لقد اعلن رئيس حكوم الوحدة الوطنية شمعون بيرس، مع عرض حكومته على الكنيست طالباً منحه الثقة ان اي من المعراخ او الليكود لم يتنازل عن مواقفه الاساسية. ولكنهما على الرغم من ذلك اتفقا فيما بينهما على الشؤون الاقتصادية والموقف من لبنان والسلم مع العرب. فبالنسبة للموقف من لبنان، هنالك فعلاً بشكل او بآخر، اتفاق حول ضرورة الانسحاب منه، بعد ان اتضح ان الغزو الاسرائيلي له كان مغامرة غير مضمونة العواقب. فمع مرور الوقت واتساع نطاق المقاومة اللبنانية في الجنوب، وبصورة هادئة وناجعة، وذلك على عكس الممارسات التي عرفت بها المقاومة الفلسطينية في حينه، راح عدد العمليات الموجهة ضد قوات الاحتلال يتصاعد من يوم الى آخر، ويجر معه المزيد من الاصابات لقوات العدو الصهيوني. كذلك راحت تكاليف الاحتلال، نتيجة لذلك، تزداد يومياً وتنهك الاقتصاد الاسرائيلي، المنهك اساساً بدون هذه الوسيلة. ولذلك لم يجد الاسرائيليون، بما في ذلك غلاة التوسعيين منهم، طريقة لحل تلك المشاكل الا، ببساطة، الخروج من لبنان. ووفقا للموقف الاسرائيلي الاخير في هذا الصدد، تعلن اسرائيل استعدادها للانسحاب من جنوب لبنان، لقاء ترتيبات امنية في المنطقة، يمكن ان تكفل الهدوء في المناطق الشمالية من اسرائيل، ومن دون التمسك بالشرط السابق بشأن ضرورة الانسحاب السوري من لبنان ايضا.

اما فيما يتعلق بالمجال الاقتصادي، فهناك اتفاق يكاد يكون عاماً وشاملا، بين الاسرائيليين، على ضرورة تصحيح مسار الاقتصاد الاسرائيلي وتطبيعه، اي جعله طبيعياً، وان كان من الصعب ان نجد اسرائيليين اثنين متفقين فيما بينهما حول كيفية القيام بذلك. والحقيقة ان الاوضاع الاقتصادية في اسرائيل وصلت درجة من التأزم، ناجمة اساسا، وباختصار، عن زيادة المصروفات، في مختلف القطاعات، عن الانتاج عامة، يبدو معها ان اجراءات مؤلمة للغاية ينبغي اتخاذها لكبح جماح التدهور الاقتصادي. وفي هذا الصدد، يدعي البعض ان سياسة المغامرات الاسرائيلية بدأت اخيرا تحصد ما زرعته خلال سنوات، وفي المجال الاقتصادي بالذات. فسياسة الاحتلال في لبنان والاستيطان في المناطق المحتلة هي التي حمّلت اسرائيل، في نهاية الامر اعباء لا قبل لها بها، وجعلتها تتراجع مرغمة، لاسباب اقتصادية اساساً، عن موقفها من هاتين الناحيتين. ولذلك راحت تسعى الى الانسحاب من لبنان من تلقاء نفسها وتفرض قيوداً شديدة على استمرار الاستيطان في المناطق المحتلة، بعد ان اتضح ان تبذير الاموال على المشاريع الخيالية هناك ساهم بصورة فعالة للغاية في هز أسس الاقتصاد الاسرائيلي. بل ان البعض يذهب الى ابعد من ذلك، ويدعي انه ليس هنالك حل للازمة الاقتصادية المزمنة في اسرائيل الا بالصلح مع العرب، مما يجعل الكيان الصهيوني يوفّر كثيرا من المصاريف الباهظة المستمرة التي يتكبدها لادامة قوته العسكرية. وعلى كل حال، وأيا كانت صحة هذا الرأي، يبدو ان حكومة الوحدة الوطنية الاسرائيلية، مثل سابقاتها، ستتخذ بعض الاجراءات على الصعيد الاقتصادي، في هذه الناحية الاقتصادية او تلك، دون ان تستطيع حل الازمة الاقتصادية من ناحية، ولكن ايضا دون ان تعرضها الاجراءات التي قد تتخذها في هذا الصدد الى السقوط، من ناحية ثانية.

ويبقى هنالك المجال السياسي. وفي هذا الصدد، تنص الخطوط الاساسية للحكومة التي تم الاتفاق عليها بين الكتل المشاركة في الإئتلاف الحكومي، على ان اسرائيل ستعمل على «استمرار مسار السلام بموجب اطار السلام للشرق الاوسط الذي تم الاتفاق عليه في كامب ديفيد، واستئناف المفاوضات لاقامة الحكم الذاتي الكامل للسكان العرب في يهودا والسامرة [اي الضفة الغربية] واقليم غزة». ولاجل ذلك «ستدعو اسرائيل الاردن الى البدء بمفاوضات السلام. وستحدد حكومة اسرائيل مقترحاتها في اية مفاوضات مع الاردن، وتبحث في المقترحات التي يقدمها الاردن». والواضح ان هذه الفذلكة، التي تبدو كأنها امر بديهي وبالتالي لا حاجة لتدوينه خطيا